

الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف
ملخص بحث د. نعمت عبد اللطيف مشهور

ملخص بحث

الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية

دكتوراه/ نعمت عبد اللطيف مشهور (*)

تحتل قضية محاربة الفقر باهتمام متزايد مع تعرض معظم المجتمعات لصورة أو أخرى من صور الفقر، إلا أن هذه الجهود على تعددها لم تحقق النجاح المطلوب، حيث لازالت أعداداً ضخمة من الأطفال تعاني سوء التغذية، بينما لاتجد ملايين البشر مصادر آمنة للغذاء أو المياه. ويضع الإسلام الأسس والآليات التي تعالج حالات الفقر المختلفة بالقضاء على أسبابها، وإعانة من تقصر إمكانياته على الوصول إلى مستوى الكفاية.

وتدرس هذه الورقة الأثر المتوقع لتطبيق كل من سياسة الحاجات الأساسية والمبدأ الإسلامي لحد الكفاية على علاج حالات الفقر المختلفة وتحقيق مستوى أفضل في التنمية الاجتماعية.

وتبين الدراسة أن سياسات الحاجات الأساسية من السياسات المقترحة وضعياً، إلا أنها لم تلق بعد قبولاً عاماً يضمن تطبيقها في كل الدول، أما حد

الكفاية فهو مفهوم أصيل في الاقتصاد الإسلامي، إذ أنه أحد الأسس واجبة التنفيذ، حيث يعتبر توفير الكفاية حق يكفله الإسلام لكل فرد في مجتمعه، ذلك في حين أن الدول المختلفة لا تلجأ إلى توفير الحاجات الأساسية إلا لأفقر فئات المجتمع انقاءً لحقدهم، وما يثيرونه من قلق ومشكلات سياسية واجتماعية.

ويتضح من الدراسة أن مفهوم حد الكفاية متميز في مواجهته لمشكلة الفقر، نظراً لما يعمل على إشباعه في احتياجات الأفراد كما ونوعاً، حيث نجد أن سياسة الحاجات الأساسية تقتصر على إشباع الحاجات المادية التي لا يستطيع الإنسان الحياة بدونها، وهي تختلف كما ونوعاً وفق اعترافات الهيئات والحكومات، إما حد الكفاية فإنه يقوم على توفير المقاصد الشرعية الخمس وهي: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، والتي تعمل على إشباع حاجات مادية ومعنوية، فردية وجماعية، حاضرة ومستقبلية، ليتحقق للمسلم مكانته كخليفة لله في الأرض، مما يعنى بداهة أن توفير حد الكفاية يشتمل على توفير الحاجات الأساسية ويزيد عليها، فضلاً عما يوفره من حرية اختيار الفرد لوسائل إشباع حاجاته المتعددة، بعيداً عن الاختيار المفروض كما ونوعاً من الحكومات أو المؤسسات.

ومن ناحية أخرى، فإن إشباع الحاجات، على قلتها، في ظل سياسة الحاجات الأساسية يتم عند مستوى الكفاف لمن يقعون أدنى هذا المستوى المعيشي، بينما يهدف الإسلام إلى إشباع المقاصد الخمس لكل أفراد المجتمع عند مستوى الكفاية، طالما توافرت الموارد اللازمة لذلك.

الأثر المتوقع لتطبيق سياسة الحاجات الأساسية في مواجهة مبدأ حد الكفاية على التخفيف
ملخص بحث د. نعمت عبد اللطيف مشهور

وتوضح الدراسة تميز المبدأ الإسلامي لحد الكفاية من خلال ما يوفره من أسس وآليات تضمن مواجهة مختلف أنواع الفقر بأسلوب وقائي وعلاجي متكامل بعيداً عما يتعرض له تطبيق سياسة الحاجات الأساسية من تجارب ومحاولات تنتهى بتعميق الأوضاع السيئة للفقراء وتوسيع الفجوة بين الفئات القادرة والفقيرة في المجتمع. وينجح الإسلام في توفير حد الكفاية لكل من تقصر إمكانياته للوصول إلى هذا المستوى من خلال الموارد المالية والعينية اللازمة لذلك، والتي يوفرها الأداء السنوي لفريضة الزكاة وبذل الصدقات التطوعية والكفارات والنذور وأنواع الأوقاف خاصة الخيرية منها، ويعضد ذلك اضطلاع الدولة بمسئوليتها ودورها في ارساء وتطبيق المبادئ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإسلامية الأصلية المؤدية إلى القضاء على مختلف أنواع الفقر وتحسين نوعية الحياة في المجتمع الإسلامي.